مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض(*)

الباحثة/ الشيماء ناصر عبد الكريم الشويعر
قسم الإدارة والتخطيط التربوي - كلية التربية
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
Fitona999@hotmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 7/9/2023 تاريخ قبوله للنشر 4/10/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض

الباحثة/ الشيماء ناصر عبد الكريم الشويعر
قسم الإدارة والتخطيط التربوي -كلية التربية
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية

المخلص

هدفت هذه الدراسة التعرف الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، وتحديد درجة إسهامها في تدعيم العملية التعليمية من وجهه نظر قائدات مدارس التعليم العام، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهدافها اعتمدت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع قائدات مدارس التعليم العام بشمال مدينة الرياض البالغ عددهن (115) قائدة، وتم تطبيق الأداة على جميع أفراد المجتمع، وبلغت الاستبانات المستردة (100) استبانة، وبعد تحليل البيانات توصلت لعدد من النتائج، منها:

- أن درجة موافقة أفراد الدراسة على (الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة) جاءت بدرجة (كبيرة)، وأن أهم الأطر المفاهيمية هي زيادة تكلفة التعليم على أولياء الأمور، زيادة فاعلية الرقابة على المعلمين، وتطوير مستوى الخدمة التعليمية، توخفيف الأعباء المالية على الدولة توفير الحل المناسب لتأمين الطلب المتزايد على التعليم، والتوسع في نشر التعليم.
- أن درجة موافقة أفراد الدراسة على (درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية) جاءت بدرجة (كبيرة)، وأن أبرز إسهامات سياسات الخصخصة تمثلت في: تنوع برامج التعليم، والتنافس بين المؤسسات التعليمية، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، والكفاءة الإدارية للقائدات، وخفض نسبة التسرب، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وفي ضوء نتائجها أوصت الدراسة بتحسين الكفاءة الاقتصادية للمدارس من خلال توسيع قاعدة الملكية الفردية للمؤسسات التعليمية للتخلص من بيروقراطية القطاع العام، وتوسيع حدود اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للبرامج التعليمية، وإشراك أولياء الأمور.

الكلمات المفتاحية: سياسات الخصخصة – تدعيم العملية التعليمية – قائدات المدارس.

The role of privatization policies in supporting the educational process from the point of view of school leaders in Riyadh

Alshaimaa Nasser Abdulkarim Alshuwair
Department of Educational Planning, College of
Educationat Imam Muhammed bin Saud University

Abstract

The study aimed to identify the conceptual frameworks of privatization policies and determine their contribution to enhancing the educational process from the perspective of public-school leaders. The study employed a descriptive methodology and used a questionnaire as a data collection tool. The study population consisted of all public-school leaders in the northern part of Riyadh city, totaling (115) leaders. The tool was administered to all members of the population, and (100) completed questionnaires were collected. After analyzing the data, the study arrived at several findings, including: The level of agreement among the study participants regarding the conceptual frameworks of privatization policies was found to be "high." The most important conceptual frameworks identified were the increase in the cost of education for parents, the enhancement of teacher accountability, the improvement of educational service quality, the reduction of financial burdens on the state, providing an appropriate solution to meet the growing demand for education, and expanding access to education.Top of Form

The level of agreement among the study participants regarding the contribution of privatization policies to strengthening the educational process was also found to be "high." The key contributions of privatization policies included the diversification of educational programs, competition among educational institutions, improvement in school educational efficiency, administrative efficiency of school leaders, reducing dropout rates, and optimal utilization of available resources.

Based on these results, the study recommended enhancing the economic efficiency of schools by expanding individual ownership of educational institutions to eliminate public sector bureaucracy. It also suggested expanding the decentralization of planning and implementation of educational programs and involving parents in the process.

Keywords: Privatization policies - enhancing the educational process - school leaders.

مقدمة الدراسة:

يتميز العالم اليوم بدرجة عالية من التغيير، ويرافق هذا التغيير انفجار معرفي وتطور تكنولوجي، ويشـــهد العالم أيضًا تفوقًا في قدرة الإنسـان على استخدام المعرفة وتطويرها لخدمته؛ ولتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقي، كما تزداد القيمة التطبيقية للعلم وتنحسر الفترة الزمنية بين الأفكار الإبداعية وتطبيقها في الصناعة والإنتاج.

وهو ما يجعل التحدي التعليمي أمام الدول أكثر تعقيدًا في ظل ما تواجهه العديد منها من صعوبات اقتصادية في الإنفاق على التعليم، ناتجة عن ارتفاع حجم النفقات الحكومية وعجز الموازنات العامة عن تمويل تلك النفقات، وتدني مستوى كفاءة تقديم الخدمات العامة لمواطنيها، الأمر الذي أدى إلى أن يتحمل القطاع الخاص دورًا كبيرًا في مواجهة بعض المشـــكلات التي يعاني منها التعليم مثل محدودية موارد الدولة مع زيادة أعباءها، وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، وفي ظل انتعاش الفكر الرأسمالي واقتصـاديات السـوق سـارعت العديد من دول العالم إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والاتجاه نحو الخصخصة بصفة عامة، وخصخصة التعليم بشكل خاص (نصير، 2013، 1).

ولقد أضحت الخصخصة سياسة شائعة في إصلاح التعليم في جميع أنحاء المعمورة، ويعد التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءًا من إطار عام واسـع للإصـلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع، والتخفيف من النفقات العامة، لتقليل ديون الدولة، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة (Joseph Murphy, 1996).

ويشـير (Green et al., 2009, 10) إلى أن خصـخصـة التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الميكانيزم ويتوقع منها أن تؤدي إلى إصـلاح التعليم، فهي تشـجع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحســين النوعية، كما أنها تعمل على ايجاد التوافق ما بين الخدمة التعليمية المقدمة، ورغبات المســتفيدين منها من أولياء الأمور والطلبة، وهي كذلك تؤدي إلى تحفيز المجتمع على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من أن قضية الخصـخصـة بشـكل عام في المملكة العربية السـعودية تأتي في إطار توجه الدولة من خلال خططها التنموية الخمسية التي تؤكد على أن القطاع الخاص شريكًا استراتيجيًا في مسيرتها التنموية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم، إلا أن نســبة مشــاركة القطاع الخاص في التعليم لا يتجاوز 8% (صــائغ، 2017). على الرغم من أهميتها.

لذلك تم إطلاق خطة إصــلاحية في ابريل (2016)، تمثلت برؤية (2030) والتي تهدف إلى تحقيق اقتصــاد مزدهر ومتنوع، وتتضمن هذه الرؤية استراتيجيات من أهمها خصخصة التعليم، ووضعت خطة لتطبيق الخصخصة في التعليم من خلال الخدمات التعليمية، التي تعمل على تحســين العملية التعليمية ورفع الإنتاجية (الزومان، 2018، 297).

وفي هذا الإطار تشير نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على خصخصة التعليم إلى أن ما تقدمه المدارس الخاصة من مستوى تعليم ومناهج أفضل مما تقدمه المدارس الحكومية، ويظهر هذا بشكل أكبر بالنسبة للمدارس

العالمية (75%)، ثم المدارس ثنائية اللغة (57%)، وأحادية اللغة/ رياض الأطفال (47%). كما تشير إلى أن أكثر العناصر من حيث مستوى الرضا هي: مستوى المناهج التعليمية التي تقدمها المدارس الخاصة، والاهتمام بالأخلاق والقيم الدينية والعادات، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة التي توفرها المدارس الخاصة، وقدرة المعلمين على تحفيز الطلبة، وأنهم يكونوا أكثر فاعلية في الصف (84%) (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2016، 1-40).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع خصخصة التعليم في المملكة بالدراسة والبحث من حيث أساليب تطبيق الخصخصة ومتطلباتها والتصورات المقترحة وغيرها، ومن تلك الدراسات دراسة (المجيدل، 2012) التي أكدت في نتائجها أن تطوير الانظمة والاجراءات الادارية والمالية هي من أهم مطالب تطبيق اسلوب الخصخصة في مدارس التعليم العام، ودراسة (الزومان، 2018) التي أظهرت أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة، ودراسة السلمي. (2019) التي خلصت إلى أن من أهم مبررات خصخصة التعليم ارتفاع التكلفة التي تتحملها الدولة مقابل تقديم الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، وضعف ارتباط المناهج والمقررات الدراسية بالحياة اليومية للطلاب، ودراسة (الدوسري، 2017) التي توصلت في نتائجها إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التعليم والتدريب في المملكة.

وعلى الرغم من تعدد تلك الدراسات المتعلقة بموضوع خصخصة التعليم في المملكة، إلا أنه لم تتناول أيًّا منها دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية، الأمر الذي مثل أمام الباحثة فجوة بحثية تستوجب منها الدراسة والبحث، وهو ما سعت إليه الدراسة الحالية والتي تتبلور مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهه نظر قائدات مدارس التعليم العام في مدينة الرياض؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة من وجهة نظر قائدات مدارس التعليم العام في مدينة الرياض؟

2- ما درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات مدارس التعليم العام في مدينة الرياض؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد الدراسة نحو الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، ودرجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية، تعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعرف الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة.

2- الكشف عن درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهه نظر قائدات مدارس التعليم العام في مدينة الرياض.

3- الوقوف على دلالة الفروق الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، ودرجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، وسنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- المساهمة في إثراء الجانب المعرفي في مجال خصخصة التعليم، وفتح المجال أمام الباحثين بالتوسع في مثل هذه الدراسات خاصة أنها من الدراسات النادرة على حد علم الباحثة.

2- تزويد المسؤولين في وزارة التعليم بأهم اسهامات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمبة لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة إزاء قضايا الخصخصة التعليمية.

3- تزويد صانعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار في وزارة التعليم بمقترحات للتغلب على المعوقات التي تحول دون تطبيق سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية.

مصطلحات الدراسة:

ورد في هذه الدراسة عدد من المصطلحات يمكن تعريفها كما يلي:

سياسات الخصخصة: تعرف سياسات الخصخصة إجرائياً: بأنها السياسات التي تتخذها وزارة التعليم لإشراك القطاع الخاص في تمويل وإدارة المؤسسات التعليمية لتحسين العملية التعليمية ورفع انتاجيتها.

تدعيم العملية التعليمية: يقصد بتدعيم العملية التعليمية إجرائيًا هنا: تلك الصيغ والطرائق والوسائل والتسهيلات المادية والمعنوية المتبعة في تحسين العملية التعليمية ورفع كفاءتها.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية.

الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على قائدات المدارس.

الحدود المكانية: مدارس التعليم العام في شمال مدينة الرياض.

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في العام (1441هـ).

أدبيات الدراسة:

أولًا: مفهوم خصخصة التعليم:

يعتبر مفهوم خصخصة التعليم مظلة لمجموعة مختلفة من البرامج والسياسات التربوية، وكتعريف شامل للخصخصة، ينظر لها على أنها نقل النشاطات والأصول والمسؤوليات التربوية من المؤسسات والمنظمات الحكومية إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة، كما ينظر للخصخصة على أنها عملية تحرير الزبائن من القواعد البيروقراطية الحكومية أو عملية سوقية حيث يتم توفير أسواق جديدة كبدائل للخدمات التعليمية الحكومية (نصير، 2013، 13).

وقد عرَّف البنك الدولي الخصخصة بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومات أو تمتلكها"، كما عرّفها البنك الدولي للنمو الاقتصادي بأنها: "تعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها، أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص" (أحمد، 2011، 290).

كما عرّفها المجلس الاقتصادي الأعلى للخصخصة في المملكة العربية السعودية بأنها: "عملية تغيير في الملكية أو الإدارة للمؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص اعتمادًا على آليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب متعددة تتراوح ما بين عقود الإدارة والتشغيل والإيجار والتمويل، أو البيع الكلي، أو الجزئي للموجودات إلى القطاع الخاص" (القهيدان، 2007، 18).

ويشير كل من القهيوي والوادي (2012، 41-42)، والمشابقة (2013، 30)، وحبش (2011، 24-25) إلى أن تعريفات الخصخصة على الرغم من تعددها تدور في مجملها حول عدة اتجاهات تتمثل في:

1- توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد.

2- وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، إلى القطاع الخاص الذي سيجعلها تحقق إنتاجية وربحية أعلى.

3- الرغبة في التحوّل نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد.

ثانيًا: أهداف خصخصة التعليم:

تسعى الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تطبيق الخصخصة، وقد أشار العديد من الباحثين إلى هذه الأهداف ومنها ما يأتي (عبد الرحيم، 2011، 13):

- رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للمؤسسات.
- تقليل حجم القطاع العام، وتخفيف الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة وميزانيتها.
- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تعزيز الأسواق التنافسية.
- تحقيق المزيد من الحرية الشخصية والحوافز الفردية للقضاء على السلبيات الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها التركيز على التحكم وفرض الانضباط.
- إصلاح الهيكل الإداري والمالي لوحدات القطاع العام، وإيجاد مناخ مشجع على المنافسة.
- تأسيس النظام الاقتصادي القائم على قيم العمل والمحاسبية والثواب والعقاب.
- تعميق مفهوم سوق رأس المال المحلي، وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

وقد ساهم في تعدد تلك الأهداف وتنوعها أيضًا وجود أكثر من منظور للخصخصة يمكن طرحها على النحو الآتي:

- **الأهداف الاقتصادية:** وتمثل الدافع الأكبر للدولة لتبني برامج الخصخصة، حيث تعكس فكرة التحول من القطاع العام للقطاع للخاص طموحات اقتصادية متنوعة لمؤيدي برامج الخصخصة. وقد عدّد كل من أبو عامرية (2010، 18)، والقهيوي والوادي (2012، 51) الأهداف الاقتصادية لبرامج الخصخصة والتي من

بينها: تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، واعتبار الخصخصة بداية للانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث أثبتت التجارب العالمية أن الدول النامية التي تعتمد على قوى السوق لنظمها الاقتصادية آخذة في النمو بشكل متسارع.

- **الأهداف المالية:** وتأتي استكمالًا للأهداف الاقتصادية، حيث تسعى الأنظمة الاقتصادية حال تبنيها لبرامج الخصخصة إلى تحقيق أهداف مالية، حيث أشار المشهداني (2013، 18-23) إلى عديد من هذه الأهداف منها: مكافحة التضخم، وتخفيض العجز في الموازنة، وإعادة توزيع الموارد بشكل أفضل، وزيادة الدخل وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **الأهداف السياسية:** وتتمثل في تعزيز وتطوير مساهمات الأفراد في النشاط الاقتصادي، وزيادة إشراك العاملين من خلال فتح رأسمال المؤسسة المزمع خصخصتها، وتخفيض حجم القطاع العام في الاقتصاد الوطني وشفافية كاملة لعمليات الخصخصة (القهيوي والوادي، 2012، 49)، ويشير أبو عامرية (2010، 19) إلى مجموعة من الأهداف السياسية الأخرى: كتقليل حجم ودور الدولة في إنتاج السلع والخدمات، وتوسيع دائرة امتلاك الأسهم، مع تشجيع العاملين على الملكية، والحصول على الكسب السياسي.
- **الأهداف الاجتماعية:** وهي الأهداف التي يمكن أن يحسها العاملون تحت مظلة برامج الخصخصة، كما يمكن أن يدركها المواطنون نتيجة تطبيقها. ويرى القهيوي والوادي (2012، 54) أن الهدف الاجتماعي من تحول مؤسسات القطاع العام للخاص تتمثل في إتباع سياسة حكومية خاصة لتحقيق أدنى الحقوق للعمال والمستهلكين على حدٍ سواء، للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عملية الخصخصة.

ولا تختلف المملكة العربية السعودية في أهدافها من وراء تطبيق الخصخصة عن غيرها من الدول التي سعت إلى تطبيقها في مؤسساتها، حيث تهدف بشكل عام إلى إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في دعم ومساندة مؤسسات القطاع العام للقيام بأدوارها المنوطة بها، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم (60) بتاريخ (1418/4/1هـ) ثمانية أهداف للخصخصة (لطفي، 2010، 114).

فقد أشار لتلك الأهداف كل من أحمد (2011، 61-65)، ولطفي (2010، 116-120)، والمتمثلة في: رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة، وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليًا، وزيادة فرص العمل للقوى الوطنية العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الأفراد، وتوفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، وترشيد الإنفاق العام وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدول نتيجة عوائد الخصخصة.

وإجمالًا يمكن القول بأنه على الرغم من التعدد في الأهداف من وراء الخصخصة الذي يعكس تعدد في المنظور اليها، إلا أنها تتمحور حول عدد من الآهداف العامة المتمثلة في: التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة، واشراك القطاع الخاص، وتشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ورفع كفاءة الأداء في المؤسسات التعليمية.

ثالثًا: أساليب خصخصة التعليم:

يخضع اتباع برامج الخصخصة في أي مؤسسة لطبيعة تلك المؤسسات من حيث الهيكل الإداري والتنظيمي لها، والأدوار، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمبررات التي دفعتها إلى تطبيق الخصخصة، وبشكل عام فإن اختيار الدولة لأسلوب الخصخصة يتوقف بدرجة أساسية على الأهداف المرجوة من الخصخصة. وأن الدول في سبيل اختيارها لأساليب الخصخصة، تحكمها مجموعة من الاعتبارات منها: حجم الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة، ودرجة تطور أسواق المال، والقدرة الإدارية والفنية للمشتري وخبرته في مجال عمل المؤسسة، بالإضافة إلى حجم القطاع الخاص المحلي، ودرجة الحساسية تجاه سيطرة القطاع الأجنبي (عويضة، 2003، 21).

كما يضيف المشابقة (2013، 58) مجموعة من العوامل التي تحكم اختيار الأسلوب الأفضل للخصخصة والتي تتمثل في: حجم المؤسسات المراد خصخصتها، والوضع المالي والتنافسي لها، والهيكل الرقابي والتنظيمي للدولة، وخصائص المستثمرين، وقدرة الحكومة على حماية حقوق الملكية، والإطار المؤسسي لإدارة الشركات والمؤسسات المزمع خصخصتها.

وبشكل عام تنقسم أساليب الخصخصة إلى قسمين: وذلك على النحو الآتي:

1- **خصخصة الملكية** (الكلية والجزئية): وهي أساليب تهدف إلى بيع جزئي أو كلي للأصول المنتجة، والتي تتم بتحويل جزء أو كل مؤسسات الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي (أحمد، 2011، 8)، وقد أشار كل من المشهداني (2013، 37-40)، وأبو عامرية (2010، 37-38) إلى مجموعة من الأساليب المتعلقة بخصخصة الملكية (الكلية والجزئية)، ومنها البيع المباشر، ويعتبر الأكثر استخدامًا في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، ويتخذ هذا الأسلوب أشكالًا متعددة منها البيع عن طريق المزاد العلني، والبيع لمستثمر أجنبي، وبيع الأسهم في الأسواق المالية، وكذلك البيع للعاملين والإدارة، والبيع عن طريق عروض العطاءات، وعقود الإنشاء والتشغيل والتحويل، ومن أساليب خصخصة الملكية أيضًا مقايضة الديون، وتمثل مقايضة المؤسسات بالديون الخارجية أحد أشكال البيع، إذ تقوم الدولة بمقايضة ديونها الخارجية أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام.

2- **خصخصة الإدارة:** وهي أساليب خصخصة لا تهدف إلى بيع الأصول المنتجة، حيث تهدف إلى رفع كفاءة مؤسسات القطاع العام من خلال تحسين إدارتها عبر إدخال تقنيات إدارة مؤسسات القطاع الخاص (المشهداني، 2013، 34)، وقد حدد كل من لطفي (2010، 28-30)، وأحمد (2011، 11-12) ثلاثة أشكال رئيسة لخصخصة الإدارة: الأول عقود الإدارة، وهو اتفاق تتعاقد خلاله مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وبمقتضى هذا الاتفاق تحتفظ الدولة بالملكية، وتُوكل إدارة المشروع للقطاع الخاص على أن توفر له كل الأموال اللازمة، وذلك نظير عائد محدد، والثاني عقود التأجير، وفيه تبقى ملكية المشروع للدولة، ويؤجر للقطاع الخاص، والثالث عقود الامتياز، وهو عقد يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام (الحكومة) إلى أحد أشخاص القانون الخاص (فردًا كان أم شركة) بمهمة إشباع حاجة جماعية عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة، وعلى مسؤوليته في مقابل منحه حق تقاضي مبالغ نقدية من المنتفعين تحت إشرافها ورقابتها ويكون عقد الامتياز محددًا بمدة.

رابعًا: مبررات معارضة خصخصة التعليم:

يقدم المعارضون لخصخصة مؤسسات التعليم مجموعة من الأسانيد التي تدعم وجهة نظرهم وهي (خليل، 2018، 319؛ والرباعي، 2011، 101):

- أنها تؤدي إلى تسريح عدد كبير من العاملين بالقطاع العام وإبعادهم عن أعمالهم، ولا تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفقراء.
- أنها قد تؤدي إلى نقل الأصول الوطنية إلى جهات أجنبية.
- أن القطاع الخاص ضعيف لا يمكنه تحمل المسئولية بمفرده في إدارة مؤسسات تعليمية لذا فالدولة مطالبة بالإشراف عليه ومتابعته.
- أنها عملية لنشر الفساد ولنقل الاحتكار من العام إلى الخاص.
- أن الإدارة الخاصة للمنشآت أفضل من خصخصة المؤسسات خصخصة كاملة.
- أنها تقضي على مبدأ مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء في مجال التعليم.
- أنها تضعف من دور الدولة في صيانة هويتها الوطنية، كما تفتح الباب أمام الغزو الفكري المدمر.

وعلى الرغم من وجاهة ما يسوقه المعارضون لسياسة الخصخصة في قطاع التعليم من مبررات وحجج، إلا أن الخصخصة أضحت في الوقت الراهن أحد البدائل التمويلية الرئيسة للتعليم، لمواجهة التحديات المالية التي تواجه الانفاق على التعليم والتوسع فيه، في ظل الطلب المجتمعي المتزايد عليه، وتحديدًا في الدول النامية، وهذا لا يمنع من الأخذ بعين الاعتبار المبررات التي يسوقها معارضوا خصخصة التعليم عند تطبيق برامج الخصخصة.

الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة عدد من الدراسات ذات الصلة ويمكن تناولها على النحو الآتي:

- دراسة الرباعي (2011) التي هدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص واقع خصخصة التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر الهيئتين التدريسية والإدارية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على المقياس كأداة للدراسة طبق على جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة جدارا، وجامعة اربد الأهلية والبالغ عددهم (171) عضواً، كما طبق على جميع القيادات الإدارية في الجامعتين والبالغ عددهم (40) إداريًا وإداريا. وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: أن مجال مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن، ومجال احتياجات التعليم الجامعي في الأردن، والمتوقع أن تلبيها الخصخصة احتلتا المرتبة الأولى والثانية من مجالات مقياس الدراسة، كما حصلت فقرة تزايد الطلب على التعليم الجامعي من مجال مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن على المرتبة الأولى.
- أما دراسة هيلر وجيجر (Heller& Geiger,2011) فقد هدفت إلى معرفة التطورات المتعلقة بتطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي وعائداتها على الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي عن طريق إعداد استبانات، وقد أظهرت نتائجها: أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي

شكل مصدر تمويل عالي للولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت ضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

- دراسة بابو (Babu,2011) التي هدفت التعرف على أثر تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي في الهند، على طبقات المجتمع التقليدي في الهند من ناحية مادية وثقافية، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض تجارب سابقة كأداة لها. وأظهرت نتائجها: أن تطبيق نظام الخصخصة يؤدي إلى تمركز الاقتصاد بأيدي صانعي السياسات وعدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية مما يستدعي ضرورة النظر في تطبيق هذا النظام.
- دراسة المجيدل (2012) وقد هدفت التعرف على الأسس النظرية لخصخصة التعليم ومتطلبات تطبيقه في إدارة مدارس التعليم العام ومعوقاته، بالإضافة إلى التعرف على بعض التجارب العربية والعالمية في هذا المجال، وصولًا إلى اقتراح نموذج يمكن من خلاله تطبيق هذا الأسلوب في المملكة. واستخدمت المنهج الوصفي المسحي باستخدام اسلوب دلفاي لاستطلاع اراء عينة من الخبراء الأكاديميين والتنفيذين للتعرف على متطلبات ومعوقات تطبيق هذا الاسلوب. وتم استخدام الاستبانة أداة لها. وتوصلت الى عدد من النتائج من أهمها: أن تطوير الانظمة والاجراءات الادارية والمالية هي من أهم مطالب تطبيق اسلوب الخصخصة في مدارس التعليم العام.
- دراسة نصير (2013) حيث هدفت إلى التعرف على اتجاهات المعلمين في المدارس الثانوية الحكومية في مدينة إربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لها، وتكونت العينة من (380) معلمًا ومعلمة، وتوصلت للعديد من النتائج من أهمها: وجود درجة موافقة متدنية على خصخصة التعليم العام في الأردن بمجالاته مجتمعة من قبل معلمي المدارس الثانوية في مدينة إربد، وجاء الترتيب التنازلي لمجالات خصخصة التعليم العام على النحو التالي: خصخصة تمويل التعليم، وإدارة التعليم، والتعليم كاملاً، ووظيفة التعليم فقط، وجميعها بمستوى موافقة متدني ما عدا تمويل التعليم فجاء بمستوى متوسط.
- دراسة يلدريم (yildirirm, 2013) وقد هدفت إلى التعرف على تأثير الخصخصة على جودة وقيمة التعليم في تركيا، واتخذت المقابلة أداة لها طبقت على مدراء المدارس العامة والخاصة، وقد توصلت نتائجها إلى: أن جودة التعليم والتجهيزات المادية كانت أفضل في المدارس الخاصة.
- دراسة حسين (2016) وهدفت التعرف على دور الاستثمار الخاص في التعليم الجامعي في تنمية رأس المال البشري في إقليم كردستان بهدف الدفع باتجاه تحسين النظرة إزاء الاستثمار في رأس المال البشري على وجه العموم، والاستثمار في التعليم على وجه الخصوص، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت لعدد من النتائج تمثلت في: أن الاهتمام برأس المال البشري يؤثر بالإيجاب على أوضاع سوق العمل بما يؤكد صحة الدور الحيوي والفعال للاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن دور القطاع الخاص في مجال التعليم ومساهمته في الاستثمارات في رأس المال البشري في معظم الدول العربية لا يزال ضعيفاً، ولكن

هناك بعض الجهود الملموسة لمجموعة من الدول العربية في مجال موضوع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في قطاع التعليم.

- دراسة الشريف (2018) والتي هدفت إلى وضع تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة أداة لها، طبقت على عينة قوامها (91) عضو هيئة تدريس، وقد توصلت للعديد من النتائج من أهمها: أن أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا موافقون على مبررات خصخصة التعليم العالي، والمحاذير التي سوف تواجهها وسبل التغلب عليها، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة نحو تحديدهم لمبررات خصخصة التعليم العالي وسبل التغلب عليها.
- دراسة الزومان (2018) وقد هدفت إلى التعرف على نوع الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام المقابلة وتحليل الوثائق أدوات لجمع البيانات، وطبقت على عينة مكونة من (3) مدراء بوزارة التعليم وقد تم اختيارهم بشكل قصدي؛ لأنهم من صناع القرار في المباني المدرسية بوزارة التعليم، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن هناك خصخصة جزئية في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وتعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة.
- دراسة السلمي (2019) وهدفت إلى التعرف على متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة لعام 2030، ووضع تصور مقترح لتطبيق خصخصة مدارس التعليم العام، والمشكلات الخاصة بالتعليم الحكومي بوضعه الحالي، وقد استخدمت المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة أداة لها، وطبقت على عينة قوامها (108) من مديري إدارات التعليم ومساعديهم بالمملكة، وقد توصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أبرز المشكلات التي تواجه التعليم الحكومي بوضعه الحالي تتمثل في ارتفاع التكلفة التي تتحملها الدولة مقابل تقديم الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، وضعف ارتباط المناهج والمقررات الدراسية بالحياة اليومية للطلاب، وضعف ارتباط المناهج والمقررات الدراسية بالحياة اليومية للطلاب.
- دراسة الشواورة (2019) والتي هدفت إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في خصخصة التعليم الجامعي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة أداة لها، وطبقت على عينة قوامها (587) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد توصلت لعدد من النتائج من أهمها: أن من أهم الدوافع لعملية الخصخصة، والتنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي، وزيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي، والتخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم الجامعي الحكومي، وأن من أهم سلبياتها: عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية، وارتفاع الرسوم الدراسية، والسعي إلى الإعلانات الدعائية المبالغ فيها، وأن من أهم إيجابيات الخصخصة: تغطية تخصصات جديدة متنوعة، وتحقيق رغبة الطالب باختيار التخصص المناسب، وعامل حيوي في تفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ كونها دراسة وصفية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع قائدات مدارس التعليم العام في شمال مدينة الرياض البالغ عددهن (115) قائدة، وفقًا لنظام نور- وحدة المعلومات بإدارة التخطيط والتطوير (الإدارة العامة للتعليم بالرياض 2020) وطبقت الأداة على جميع أفراد المجتمع وبلغت الاستبانات المستردة (100) استبانة. ولتحديد الخصائص الديمغرافية لأفراد الدراسة (المؤهل العلمي، وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، وسنوات الخبرة) الشكل (1،2،3).

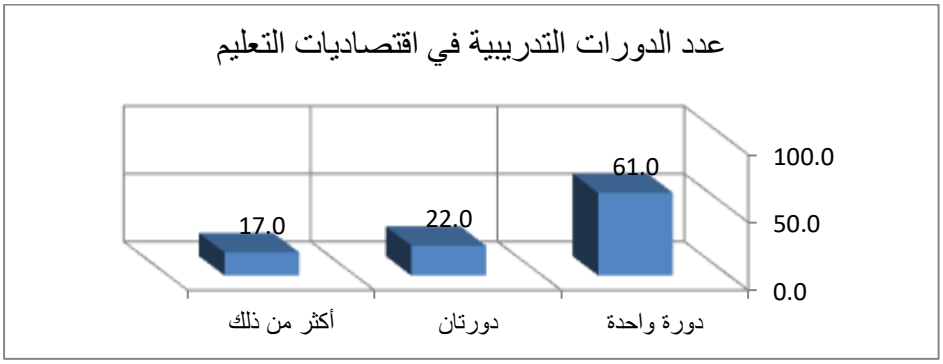

شكل (1) يبين توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي

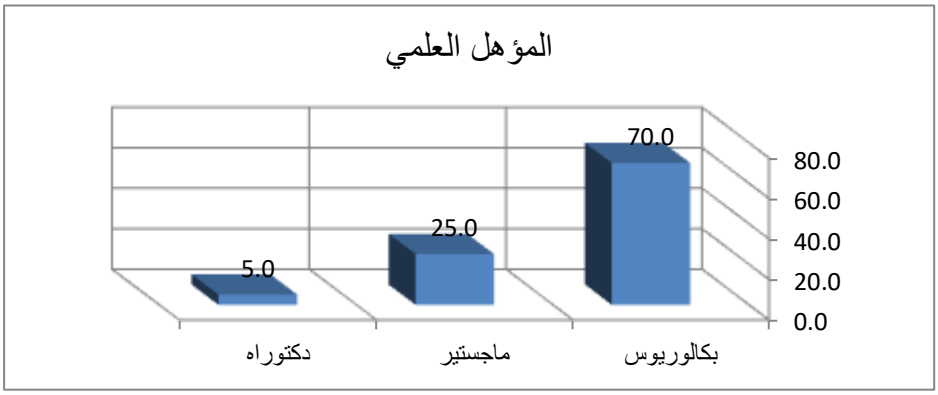

شكل (2) يبين توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات

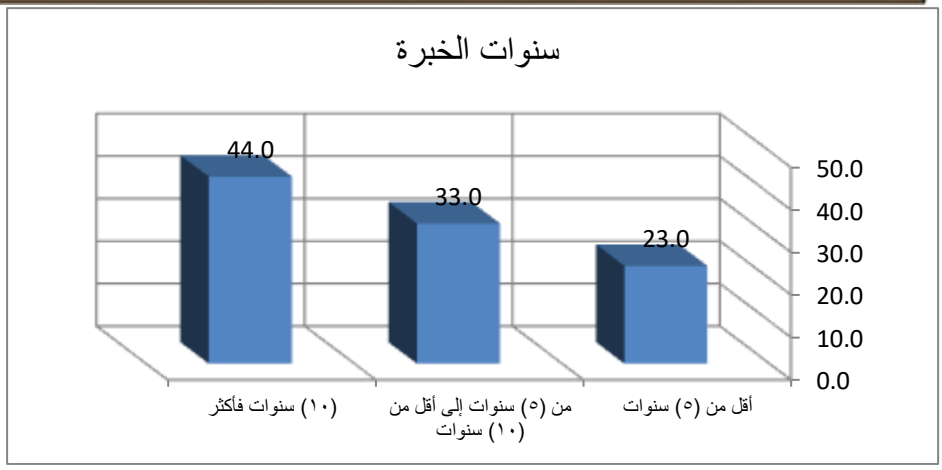

شكل (3) يبين توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت من جزئيين: يحتوي الجزء الأول: على البيانات الديمغرافية لأفراد الدراسة (المؤهل العلمي، وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، وسنوات الخبرة)، ويحتوي الجزء الثاني: على (42) فقرة موزعة على محورين، وتضمن المحور الأول: الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، وقد اشتمل على (26) فقرة، وتضمن المحور الثاني: درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية، واشتمل على (16) فقرة.

صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (11) فرداً، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم اعتماد الاستبانة بصيغتها النهائية.

وللتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كما يوضحها الجدول (1).

جدول (1) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالمحور الذي تنتمي إليه

محوري الأداة			
محور: الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة		محور: إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.668	1	**0.779
2	**0.605	2	**0.829
3	**0.615	3	**0.771
4	**0.715	4	**0.859
5	**0.458	5	**0.820
6	**0.534	6	**0.846
7	**0.798	7	**0.777
8	**0.716	8	**0.825
9	**0.678	9	**0.820
10	**0.672	10	**0.762
11	**0.627	11	**0.826
12	**0.676	12	**0.511
13	**0.803	13	**0.763
14	**0.752	14	**0.745
15	**0.797	15	**0.751
16	**0.807	16	**0.771
17	**0.791	====	===
18	**0.707	====	===
19	**0.781	====	===
20	**0.737	====	===
21	**0.753	====	===
22	**0.642	====	===
23	**0.779	====	===
24	**0.726	====	===
25	**0.762	====	===
26	**0.727	====	===

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

يتضـــح من جدول (1) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، دالة إحصـــائيًا، وذات ارتباط إيجابي عند مســـتوى (0.01) فأقل؛ وهذا يؤكد صـــلاحية العبارات للقياس وعلى اتساقها مع الدرجة الكلية للمحور.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha)، كما يوضح ذلك الجدول (2).

جدول (2) يوضح قيم معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

محاور الاستبانة		عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة	26	0.957
المحور الثاني	درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	16	0.955
الثبات العام لأداة الدراسة		**42**	**0.975**

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات للمحور الاول (0.957) بينما بلغ معامل الثبات العام للمحور الثاني (0.955)، أما الثبات العام لأداة الدراسة فقد بلغ (0.975)، وجميعها معاملات ثبات مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. ولتسهيل تفسير النتائج قامت الباحثة بوضع درجة ومدى الموافقة، كما يتضح ذلك من جدول (3).

جدول (3) درجة الموافقة ومدى الموافقة

مقياس ليكرت الخماسي		
درجة الموافقة	الترميز	مدى الموافقة
ضعيفة جداً	1	من 1 إلى 1.80
ضعيفة	2	1.81 إلى 2.60
متوسطة	3	2.61 إلى 3.40
كبيرة	4	3.41 إلى 4.20
كبيرة جداً	5	4.21 إلى 5.0

ولتحليل البيانات استخدمت الباحثة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS)، واستخدمت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري معامل ارتباط بيرسون، اختبار كروسكال واليس.

نتائج الدراسة:

أولًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة من وجهة نظر قائدات المدارس الثانوية؟

للتعرف على الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة من وجهة نظر قائدات المدارس، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من قائدات المدارس على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (4).

جدول (4) استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة مرتبة تنازليًا

م	العبارة	رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	زيادة تكلفة التعليم على أولياء الأمور.	5	3.73	0.85	كبيرة
2	زيادة فاعلية الرقابة على المعلمين.	11	3.65	0.77	كبيرة
3	تطوير مستوى زيادة فاعلية الرقابة على المعلمين الخدمة التعليمية.	8	3.57	0.89	كبيرة
4	تخفيف الأعباء المالية على الدولة.	2	3.56	0.83	كبيرة
5	توفير الحل المناسب لتأمين الطلب المتزايد على التعليم.	3	3.55	0.80	كبيرة
6	التوسع في نشر التعليم.	10	3.54	0.93	كبيرة
7	زيادة الكفاءة الفنية والإدارية لمدراء المدارس.	15	3.51	0.81	كبيرة
8	الاستغلال الأفضل للوقت المخصص للتعليم.	4	3.50	0.85	كبيرة
9	تحسين الكفاءة الاقتصادية للمدارس	1	3.48	0.87	كبيرة
10	توسيع قاعدة الملكية الفردية للمؤسسات التعليمية	6	3.48	0.89	كبيرة
11	توفير الأجهزة والموارد التعليمية الحديثة	26	3.44	0.92	كبيرة
12	التخلص من بيروقراطية أنظمة القطاع العام	13	3.43	0.90	كبيرة
13	زيادة مستوى التفاعل مع الطلاب.	12	3.42	0.71	كبيرة
14	المرونة في صياغة الأنظمة والتعليمات وتطبيقها.	20	3.39	0.78	متوسطة
15	زيادة اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للبرامج التعليمية.	18	3.39	0.79	متوسطة
16	تبسيط الإجراءات التنظيمية.	19	3.38	0.79	متوسطة
17	إشراك أولياء الأمور في برامج التعليم وأنظمته.	9	3.38	0.95	متوسطة
18	تعزيز الاستقلال المالي والإداري لقطاع التعليم.	16	3.37	0.82	متوسطة
19	ترشيد استخدام الموارد البشرية بطرق أفضل.	17	3.35	0.85	متوسطة
20	توفير الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات الخدمية.	24	3.34	0.79	متوسطة
21	توفير برامج التأهيل والتدريب الحديثة للمعلمين.	25	3.34	0.81	متوسطة
22	التحرر من الروتين الإداري.	14	3.33	0.92	متوسطة
23	توفير فرص عمل جديدة للمواطنين.	7	3.30	1.11	متوسطة
24	تحسين طرق اختيار المعلمين.	21	3.30	0.88	متوسطة
25	تحسين فرص التعاون بين الإدارة والمعلمين.	23	3.29	0.86	متوسطة
26	توفير نظم حوافز أفضل للمعلمين.	22	3.05	0.98	متوسطة
	المتوسط الحسابي الكلي للمحور		**3.44**	**0.59**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (4): أن استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور كانت إيجابية، حيث أن المتوسط العام لمحور (الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة) بلغ (3.44)، وتشير هذه النتيجة إلى درجة موافقة (كبيرة). كما يتضح أيضًا أن هناك تقارب في درجة موافقة أفراد الدراسة على عبارات محور (الأطر المفاهيمية لسياسات

الخصـــخصـــة) حيث تراوحت المتوســـطات الحســـابية من (3.05 – 3.73)، والتي تقع ضـــمن درجة موافقة (متوسطة/كبيرة).

وعلى مستوى عبارات محور الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، يتضح أن العبارات التي حصلت على أعلى متوســـطات حســـابية وبدرجة موافقة (كبيرة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراســـة هي العبارات الآتية: زيادة تكلفة التعليم على أولياء الأمور– زيادة فاعلية الرقابة على المعلمين – تطوير مســـتوى الخدمة التعليمية – تخفيف الأعباء المالية على الدولة– توفير الحل المناسب لتأمين الطلب المتزايد على التعليم– التوسع في نشر التعليم – زيادة الكفاءة الفنية والإدارية لمدراء المدارس – الاســـتغلال الأفضـــل للوقت المخصـــص للتعليم – تحســـين الكفاءة الاقتصادية للمدارس – توسيع قاعدة الملكية الفردية للمؤسسات التعليمية– توفير الأجهزة والموارد التعليمية الحديثة – بيروقراطية أنظمة القطاع العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراســـة الرباعي (2011م) التي أظهرت نتائجها أن تزايد الطلب على التعليم الجامعي من مجال مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن جاءت في المرتبة الأولى، ومع دراسة (Heller& Geiger,2011) التي أظهرت نتائجها ضـــرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

وتُعزى هذه النتيجة إلى إدراك أفراد الدراسة لمفاهيم سياسات الخصخصة بشكل كبير وواضح نتيجة لسنوات الخبرة التي تربوا على عشر سنوات والتي تمتلكها الغالبية العظمى من قائدات المدارس.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس الثانوية؟

للتعرف على درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من قائدات المدارس على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (5).

جدول (5) استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية مرتبة تنازليًا

م	العبارة	رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تنوع برامج التعليم.	3	3.54	0.78	كبيرة
2	تسهم في التنافس بين المؤسسات التعليمية.	1	3.50	0.72	كبيرة
3	تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس.	4	3.50	0.78	كبيرة
4	تحسين الكفاءة الإدارية لقائدات المدارس.	6	3.48	0.83	كبيرة
5	خفض نسبة التسرب في المدارس.	7	3.48	0.81	كبيرة
6	الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما فيها العنصر البشري.	14	3.47	0.86	كبيرة
7	إيجاد نظام مسائلة واضح.	10	3.45	0.85	كبيرة
8	يستفيد التعليم من المستجدات التربوية.	2	3.44	0.76	كبيرة
9	الاستغلال الأمثل للموارد التعليمية.	9	3.44	0.81	كبيرة
10	استفادة الأهل من البرامج النوعية التي يوفرها التعليم الأهلي.	15	3.44	0.90	كبيرة
11	تطور الكفاءة التدريسية للمعلمين.	5	3.43	0.79	كبيرة
12	توفير الأجهزة والاحتياجات التعليمية بشكل أفضل.	8	3.42	0.84	كبيرة
13	المرونة في صياغة الأنظمة وتطبيقها.	11	3.39	0.79	متوسطة
14	زيادة التحصيل الدراسي لدى الطلاب.	16	3.35	0.83	متوسطة
15	زيادة قدرة النظام التربوي على المنافسة الدولية.	13	3.32	0.79	متوسطة
16	ربط رواتب المعلمين بمدى تحصيل الطلاب	12	3.16	0.96	متوسطة
	المتوسط الحسابي الكلي للمحور		**3.43**	**0.64**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (5) أن استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور ككل كانت ايجابية حيث أن المتوسط العام لمحور (درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية) بلغ (3.43) وبانحراف معياري (0.64). وتشير هذه النتيجة الى درجة إسهام (كبيرة). كما يتضح أيضًا أن هناك تقارب في درجة موافقة أفراد الدراسة على عبارات المحور حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.16 - 3.54) وبانحراف معياري (0.78- 0.96) والتي تشير إلى درجة إسهام (متوسطة/كبيرة).

وعلى مستوى عبارات محور إسهامات سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية، يتضح أن العبارات التي حصلت على أعلى متوسطات حسابية وبدرجة موافقة (كبيرة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هي العبارات الآتية: تنوع برامج التعليم – تسهم في التنافس بين المؤسسات التعليمية– تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس – تحسين الكفاءة الإدارية لقائدات المدارس – خفض نسبة التسرب في المدارس– الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما فيها العنصر البشري – إيجاد نظام مسائلة واضح – يستفيد التعليم من المستجدات التربوية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن قائدات المدارس شبه يُجمعن على تعدد إسهامات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية.

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن قائدات المدارس يمتلكن خبرة كافية لتشخيص أوجه القصور في تمويل التعليم وإدارته وجودة مناهجه وعملياته وخدماته في ظل النظرة التقليدية للتعليم واعتباره مجرد خدمة تقدمها الدولة لمواطنيها، وليس استثمارًا طويل المدى في العنصر البشري يجب إشراك القطاع الخاص والمجتمع فيه من خلال تطبيق أساليب وأنماط الخصخصة المختلفة في قطاع التعليم.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد الدراسة نحو الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، ودرجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية، تُعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، سنوات الخبرة)؟

قبل الإجابة على هذا السؤال تم التأكد من مدى اعتدالية توزيع البيانات من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سمرنوف، وشابيرو) لمعرفة ما إذا كانت البيانات الخاصة بمحوري الأداة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وجاءت النتائج كما في الجدول (6):

جدول (6) اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test)

المحاور	كولمجروف- سمنروف			شابيرو		
	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة	0.11	100.00	0.01	0.98	100.00	0.07
درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	0.10	100.00	0.01	0.96	100.00	0.01

يتضح من الجدول (6): أن قيم مستوى المعنوية أقل من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبناء عليه يتضح أن الاختبارات المناسبة لإجراء اختبار الفروق الإحصائية هي الاختبارات اللامعلمية وفق شرط التوزيع الطبيعي.

لذلك؛ ولمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تقديرات أفراد الدراسة لمحوري الأداة تُعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، وعدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، سنوات الخبرة) تمّ استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، بديلًا عن تحليل التباين الأحادي (One –Way-ANOVA) لأن شرط الاعتدالية غير متوفر وذلك ايضًا للتباين الواضح بين مستويات المؤهل العلمي، وبين مستويات عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (7):

جدول (7) نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة نحو كل محور تبعًا لمتغيرات الدراسة

المتغير	المحور	العدد		متوسط الرتب	قيمة مربع كا2	مستوى الدلالة	دال/غير دال إحصائيًا
المؤهل العلمي	الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة	70	بكالوريوس	45.91	7.34	0.03	دال إحصائيًا
		25	ماجستير	58.32			
		5	دكتوراه	75.60			
	درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	70	بكالوريوس	46.85	5.34	0.07	غير دال إحصائياً
		25	ماجستير	56.02			
		5	دكتوراه	74.00			
عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم	الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة	61	دورة واحدة	47.77	1.91	0.39	غير دال إحصائيًا
		22	دورتان	57.70			
		17	أكثر من ذلك	50.97			
	درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	61	دورة واحدة	46.90	3.43	0.18	غير دال إحصائيًا
		22	دورتان	60.20			
		17	أكثر من ذلك	50.85			
سنوات الخبرة	الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة	23	أقل من (5) سنوات	50.43	0.14	0.93	غير دال إحصائيًا
		33	من (5) سنوات إلى أقل من (10)	49.12			
		44	(10) سنوات فأكثر	51.57			
	درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية	23	أقل من (5) سنوات	48.22	0.41	0.81	غير دال إحصائيًا
		33	من (5) سنوات إلى أقل من (10)	49.38			
		44	(10) سنوات فأكثر	52.53			

* **دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من نتائج الجدول (7): أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على محور "الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة" تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.03)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال متوسطات الرتب تبين أن الفروق لصالح أفراد الدراسة اللاتي مؤهلهن (دكتوراه) وأنهن أكثر موافقة مقارنةً بمن مؤهلهن بكالوريوس، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم

العملية التعليمية" تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.07)، وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الرتب لاستجابات أفراد الدراسة على محور "الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة" تُعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.39) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية" تُعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية في اقتصاديات التعليم، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.18) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وأيضًا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على محور "الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة" تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.93) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور "درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية" تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.81) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

استنتاجات الدراسة:

في ضوء ماتم عرضه في أدبيات الدراسة، ونتائجها الميدانية يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1- أن التعليم لم يعد مجرد خدمة اجتماعية تتكفل به الدولة لمواطنيها، بل أصبح استثمارًا طويل المدى للفرد والمجتمع والدولة على حدٍ سواء، وقد أخذت بهذا المفهوم العديد من دول العالم المتقدم.

2- أن إشراك القطاع الخاص في دعم ومساندة مؤسسات القطاع العام للقيام بأدوارها المنوطة بها في مجال التعليم، أضحى أمرًا ملحًا بالنسبة للدول النامية التي لا يقوى إقتصادها على تحمل تبعاته.

3- أن أبرز الأطر المفاهيمية للخصخصة تتمثل في زيادة تكلفة التعليم على أولياء الأمور، وزيادة الرقابة على التعليم، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة، وتأمين الطلب المتزايد على التعليم، والتوسع في نشره.

4- أن أبرز إسهامات سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية تتمثل في تنوع برامج التعليم، وفي التنافس بين المؤسسات التعليمية، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، والكفاءة الإدارية للقائدات، وخفض نسبة التسرب، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى إيجاد نظام مسائلة واضح.

توصيات الدراسة:

وفي ضوء نتائجها أوصت الدراسة بالآتي:

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية للمدارس من خلال توسيع قاعدة الملكية الفردية للمؤسسات التعليمية والتخفيف من بيروقراطية أنظمة القطاع العام.

2- توسيع حدود اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للبرامج التعليمية، وإشراك أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع.

3- تعزيز الاستقلال المالي والإداري لقطاع التعليم، مع الاستثمار الأمثل للموارد.

4- توفير نظم حوافز أفضل للمعلمين، مما يسهم في التنافس بين المؤسسات التعليمية، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، والكفاءة الإدارية للقائدات.

مقترحات الدراسة:

- إجراء دراسة مماثلة حول أثر تطبيق أساليب الخصخصة على جودة المخرجات التعليمية في الجامعات السعودية.

المراجع:

أحمد، أحمد. (2011). فلسفة التعليم الجامعي ونظم إدارته. **مجلة عالم التربية**. مصر، 1(3)، 282-294.

حبش، محمد. (2011). **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

حسين، آلان إسماعيل. (2016). دور الاستثمار الخاص في التعليم الجامعي في تنمية رأس المال البشري في إقليم كردستان العراق. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، (7)، 344-364.

خليل، محمد إبراهيم طه محمد. (2018). متطلبات خصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة. **مجلة البحث العلمي في التربية**، جامعة عين شمس، مصر، 19(9)، 305-361.

الرباعي، زهير علي. (2011). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية. **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية** جامعة قناة السويس، مصر، (21)، 91-134.

الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، (5)، 295-312.

السلمي، سعد بن مسعد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة لعام 2030: تصور مقترح. **مجلة القراءة والمعرفة**، جامعة عين شمس، (210)، 207-235.

الشريف، لؤلؤة محمد صالح. (2018). مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي: تصور مقترح. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، 34(11)، 1252-1288.

الشواورة، ياسين سالم حماد. (2019). خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مصر، 35(3)، 96-117.

صائغ، عبد الرحمن. (2017): خصخصة التعليم العام.. لماذا وكيف؟ تم استردادها عام 2017م، من جريدة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2009/02/14/artical_195851.ht

أبو عامرية، فالح. (2010). **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع

عويضة، هيثم. (2003). الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة النجاح، غزة.

القهيدان، ماجد، (2007). خصخصة قطاع النقل وانعكاساته على الأمن الوطني: دراسة استطلاعية على منسوبي قطاع النقل في المملكة العربية السعودية. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القهيوي، ليث؛ والوادي، بلال. (2012). **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

لطفي، علي. (2010). **برامج الخصخصة في الوطن العربي: دراسة تحليلية**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات.

المجيدل، محمد. (2012). **تطبيق أسلوب الخصخصة في إدارة مدار التعليم العام بالمملكة العربية السعودية نموذج مقترح**. جامعة الملك سعود، الرياض.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2016). **استطلاع رأي أولياء الأمور حول جودة التعليم في المدارس الخاصة**. سلطنة عمان.

المشابقة، إبراهيم. (2013). **أثر الخصخصة على إدارة تطوير المنتجات**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

المشهداني، خالد. (2013). **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نصير، تقوى نعيم. (2014). **اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة إربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

الهلالي، الشربيني الهلالي. (2007): **خصخصة الإسكان الطلابي الجامعي في ضوء بعض النماذج العالمية لخصخصة الخدمات الطلابية الجامعية**. معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية، المنصورة، 11-12 إبريل.

Babu, Suresh (2011) G. S. Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality.Asst. Professor، Dept. of Sociology. University of Jammu، Jammu and Kashmir.

Heller. DE & Geiger R (2011). Financial trends in higher education: The United States Working Paper No.6. State College, PA:Center for the study of Higher education.

J.P. Green. P. E. Peterson. & DU J. "Effectiveness of school choice (2009): The Milwakee experiment" Education and Urban Sosiety 31, pp.190-213.

Joseph Murphy (1996): The Privatization of Schooling: Proplems and Possibilities. California: Corwin Press.

yildirirm, m. (2013). Effects of privatization on education quality and equity: Comparison of a public and a private primary school in Turkey. International Association of Social Science.